

محاكمة تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي التونسي 1974

هل هي محاكمة أفكار أو مقاضاة أفعال؟

د. الهادي غيلوفي:

جامعة قفصة / تونس

مقدمة:

ان البحث في ظروف تأسيسية تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي، يحيل للبحث عن الظروف العامة للبلاد في بداية الستينات المتسمة بنظام الحزب الواحد منذ جانفي 1963، فقد كان أغلب الطلبة التونسيين في الستينات، يدرسون بالجامعات الالفرنسيّة وكان أغلبهم نشاط سياسي داخل أطر الاتحاد العام لطلبة تونس أو خارجه، واستطاع الطلبة اليساريين من الزحف على هياكل الاتحاد في السنة الجامعيّة 1962 – 1963، بسبب نقدها لسياسة الحكومة و في 17 ماي 1963 أثناء انتخاب نواب الطلبة ببباريس للمؤتمر الحادي عشر لاتحاد الطلبة حيث حصلت مشادة بين الطلبة اليساريين و الطلبة الدستوريين اختفى أثرها بتونس معلنة عن فوز "L'action" صندوق الاقتراع و ظهرت النتائج الجديد بجريد

المرشحين الدستوريين. وقد احتج الطلبة اليساريون على هذه العمليّة و لم يعترفوا بالنتائج فتم من جديد حل هيئة فرع باريس و طرد أعضاءها من الاتحاد إضافة إلى عشرة من الفروع الأخرى. وكان من بين المطرودين محمد شرفي و أحمد السماوي و محمد محفوظ و خميس الشماري و الهاشمي جفام و نور الدين بن خضر، وهؤلاء سيقرون فيما بعد تأسيس تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي التونسي إثر منعهم من النشاط داخل أطر الاتحاد. و عند انطلاق السنة الجامعية 1963 – 1964، انعقد اجتماع تأسيس بالمركب الجامعي "انتوني" ببباريس ضم ما بين 40 و 50 شخصا كانوا إضافة إلى التسعة المبادرين مجموعة منتمية إلى التيار القومي العربي و عدد من الطلبة اليساريين غير المنتمين و تقرر تكوين منظمة جديدة Perspectives باسم تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي التونسي و نشر جريدة باسم و تميز برنامج التجمع خاصة عنه 1963 – 1964، بتجنب الحسم في المسائل المذهبية و الإيديولوجية. و عاد في صائفة 1964 أغلب التجمعيين إلى تونس لمواكبة فعاليات المؤتمر الرابع عشر لاتحاد الطلبة بالمنستير، وكذلك بنية تركيز التجمع في الداخل، و بعد نهاية أشغال مؤتمر الطلبة، تم تنظيم لقاء بقرية الشراحي قرب المكنين، أعدته خلية التجمع بالمدرسة العليا لترشيح المعلمين لكن منذ صائفة 1967، ظهر التجمع في ثوب جديد من حيث محتوى الخطاب السياسي.

جاء هذا التحول اثر تبني التجمعيين للماوية، كمنهج التحليل ووسيلة عمل بعد فترة طويلة من التردد فيما يتعلق بالمسألة المذهبية. أما من حيث تشكل النشاط حيث سلك التجمعيون سياسة تصعيد بالجامعة والمعاهد الثانوية و حتى شوارع العاصمة طيلة ستة أشهر، فقد أدت إلى إيقاف أغلب المنتمين للتجمع و على بعض المتعاضفين، مما أدى إلى تفكيك هياكله وإحالة الموقوفين على محكمة جديدة استئنافية سميت بمحكمة أمن الدولة و إصدار أحكام في شأنهم وصلت إلى حد ستة عشر سنة في حق نور الدين بن خضر. وقد تم إطلاق سراح كل المحكومين ما بين جانفي و مارس 1970. و استطاع التجمع العودة من جديد لنشاط و استقطب عناصر جديدة من الوسط الطلابي و التلميذي و ابتعد التجمع عن سياسة التحريض لفترة ما بعد السجن ووجهوا طاقاتهم إلى الدعاية خاصة داخل الأوساط العمالية. لكن سرعان ما تم التخلي على تكتيك الدعاية و العودة إلى تكتيك التحريض و دخلوا في مواجهة مفتوحة مع السلطة التي اضطرت إلى غلق الجامعة أغلب السنة الجامعية 1971 - 1972 و بلغت الاضرابات ذروتها سنة 1973 و قد اعتبرها التجمعيون بداية مرحلة جديدة يدخلها الشعب التونسي، غير أنها كانت بداية جديدة لمحاكماتهم حيث تعرضوا منذ صائفة 1973، لحملة من الاعتقالات امتدت حتى شهر نوفمبر 1973 و تمت محاكمتهم مرة أخرى في أوت 1974، على يد محكمة أمن الدولة بنفس التهم التي حوكموا بها سابقا و أدت هذه المحاكمة إلى تفكيك هذا التجمع و تشتيت عناصره. فهذا التجمع اعتبرته السلطة غير مشروع و الهدف منه هو تجميع كل من يظهر عداء للنظام القائم بالجمهورية التونسية و يريد إحداث الفتنة و ذلك حسب ما عرفهم به قرار ختم التحقيق في القضية الثانية إن يقول ما يلي: «أنتجت الأبحاث المجراة في هذه القضية، أنه منذ نحو عشر سنوات مضت إثر عدة خلافات حادة حصلت بين أعضاء الاتحاد العام لفرع الطلبة بباريس، نشأت عن اندساس بعض العناصر المتشبهين بالمبادئ الماركسية اللينينية الذين كان هدفهم الإستيلاء على هذه المنظمة الطلابية و استعمالها آلة لأغراضهم و نشر دعايتهم و الزيف بها عما بعثت من أجله و رصدت إليه. و إثر تفاقم الأمور قرر المكتب التنفيذي للإتحاد العام حل ذلك الفراغ في شهر فيفري 1963 و أعيدت الانتخابات من نفس السنة و عوضت أفرادها الآخرين، لكن اندس بينهم بعض من المنتمين للمبادئ الماركسية فلم حظ هذه التشكيلة فأوفر من حظ الأولى و أصبحت كسابقتها مهدا للتناحر و آل الأمر لإقصاء عناصر الشعب الذين التجؤوا إلى بعث منظمة جديدة، جمعت شملهم و فتحت صدرها لاحتضان كل من يظهر عداء لنظامنا القائم بالجمهورية التونسية و يبدي استعدادا للفتنة و قدرة على اكساء الحقائق كساء الزيف و ثوب الكذب و نشاطا على جلب الأنصار لحضيرتهم و أطلقوا على هذه المنظمة اسم تجمع الدراسات و العمل الاشتراكي التونسي»⁽¹⁾.

أما الرئيس بورقيبة ففي خطاب ألقاه خلال زيارته لفرنسا في شهر أوت 1973 أمام الجالية التونسية فقد حذرهم من أولئك الجراثيم وهو اللقب الذي أصر على تعريف جماعة التجمع به حيث قال «الامر الثاني الذي أطلب منكم

اجتنابه هو الاعتزاز بمن يحاول من المهاجرين عملة أو طلبية بث السموم في نفوسكم بخلق انحراف سياسي وإبعادكم عن وطنكم بواسطة ما ينشرون من أكاذيب في صحيفة أسبوعية يقال لها العامل "التونسي" كلها ثلب وكذب و بهتان، فهي تتهمنا بالفاشية و خدمة البورجوازية و الراسمالية بينما شاهدتم أن لا وجود للفاشية في بلادنا و أن رئيس الدولة لا يملك منزلا خاصا به و كذلك ابنه و أن أيدي كل العاملين في الدولة نظيفة و أنهم جميعا منكبون على القيام بأعمالهم و الأمة مبتهجة مشرورة فهذا ما نحن بصدد القيام به و إن قال لكم من نعتبرهم جرائيم عكس ذلك فلتردوا عليهم بأنهم مأجورين يقبضون أموالا طائلة لخدمة أعداء الوطن، لابد أن من ورائهم أحزابا أو دولا كبرى توفر لهم المال و تعمل على تخريب هذه الدولة النظيفة العاملة أو أنهم مغرورون... فالتحذروا الخونة و الدساسين و المخربين لأوطانهم...⁽²⁾.

فهذا هو موقف بورقيبة منهم و لا سيما أن خطابه هذا جاء في فترة اشتدت فيها حملاتهم عليه و على السلطة ابتداء من ماي 73 وهو من علاف بتكتك التحريض و بدأ به حرب مفتوحة ضد السلطة. أما التجمعيون فلهم طبعاً رأي مغاير تماماً فالسيد عمار الزمزي وهو من الذين حوكموا في تلك الفترة يعتبر تجربتهم تجربة رائدة و متميزة حيث يقول في مقابلة أجريناها معه سوف اعتمد عليها بشكل مكثف كنص مقابل لنص السلطة: "أن تجربة تجمع الدراسات و العمل الاشتراكي التونسي تندرج ضمن مساعي جيل الستينات و السبعينات الرامية إلى البحث عن بدائل مقبولة في واقع تميز سياسيا بتكريس هيمنة الحزب الواحد و اقتصاديا و اجتماعيا بفرض الاختيارات الليبرالية يوم كانت الاشتراكية تمثل أملاً لشعوب العالم. و قد أسهم هذا التنظيم بشكل متميز مع سائر القوى السياسية في بلورة تيار واسع يطالب بإقرار الحريات الفردية و العامة و بالعدالة الاجتماعية و صيانة حرية البلاد و كرامتها و الدفاع عن ثقافتها الوطنية. و أريد أن أؤكد على أمر اعتبره بالغ الأهمية وهو أن أبناء جبلي كانوا شديدي النهم إلى المعرفة، يقدرون الثقافة حق قدرها و يحترمون الرأي المخالف حتى أنهم كانوا يحملون الطلبة في الجامعة على سماع رأي الأقليات مثل الطلبة الدستوريين و طلبية الاتجاه الإسلامي الناشئ ساعتها. إن خنق الحريات في البلاد هو الذي حال دون تحول هذه الممارسة إلى ثوابت و تقاليد و فسح المجال واسعاً أمام منطق الإقصاء و الإرهاب الفكري في فترات لاحقة و حتى ما كان يوجد من حدة في لهجة خطابنا السياسي مرده الكبت و غياب وسائل التعبير العادية"⁽³⁾.

هذه هي وجهة النظر الأخرى أو الاتجاه المعاكس لمنطق السلطة التي لم تتردد في إقصاء كل معارض و لعل سبب ولادة هذا التجمع يعود إلى رفض السلطة لمبدأ ديمقراطية العمل النقابي داخل اتحاد الطلبة و عملها الدؤوب الهادف إلى الهيمنة على المنظمات القومية و طرد كل من يختلف مع حزب الدستور منها. و هذا ما أورده جريدة اللومند بتاريخ 13 ماي 1963 عن الكاتب العام للإتحاد (غشام) حين قال: "كل الذين عبروا عن عدائهم للحزب (الدستوري) سواء عن طريق الكتابة أو التصريحات ستقع إزاحتهم من المنظمة الطلابية قبل عقد مؤتمر الكاف"⁽⁴⁾.

و نتيجة لهذا الإبعاد بدأ بحث الطلبة اليساريين عن آفاق جديدة للنشاط السياسي و من هنا نشأ تجمع الدراسات و العمل الاشتراكي التونسي و تشكل من جل الذين تم إبعادهم من اتحاد الطلبة فهذا التجمع هو نتيجة سياسة الإقصاء التي اعتمدها السلطة.

و انطلاقا من هذين التعريفين للتجمع يمكننا أن نلاحظ غياب أية أرضية للحوار بين السلطة و التجمعين بالرغم من أن التجمعين في بداياتهم لم يتهجوا سياسة عدوانية بالمطلق اتجاه السلطة و لم يرفضوا في البداية سياسة الحكومة جملة و تفصيلا بل دعوا إلى الإصلاحات و التعديلات و أحيانا كانوا يؤيدون بعض الإجراءات فعندما تم تأميم أراض المعمرين في ماي 1964 اعتبروا هذا القرار تقدما و معاديا للإمبريالية و لا يسعنا سوى تأييده بكل حرارة⁽⁵⁾.

و بعدما استعرضنا رأي كلا الطرفين: السلطة و التجمعين لابد من العودة للوراء أي البحث في خلفيات هذه المحاكمة الثانية التي تعرض لها العديد من أفراد تجمع الدراسات و العمل الاشتراكي التونسي. فهذا التجمع الذي نشأ منذ سنة 1963 ببافيس حيث كان العدد الأكبر من الطلاب التونسيين يزاول تعليمه بفرنسا و كان أغلبهم نشاط سياسي، أما داخل أطر الاتحاد العام لطلبة تونس أو خارجه فرغم الخلافات الفكرية لمختلف التيارات السياسية في أوساط الطلبة، غير أنهم كانوا على اتفاق على ضرورة العمل داخل الإتحاد تحت شعار استقلالية الإتحاد عن الحزب الحاكم. فعودتنا لتاريخ تأسيس هذا التجمع ليس من باب السرد التاريخي، لأن بحثنا ليس تاريخا لهذا التجمع إنما يتمحور حول ظروف المحاكمة الثانية فقد عدنا لظروف التأسيس من أجل أن نبين مسألتين رئيسيتين:

أن هؤلاء الشباب اختاروا تأسيس هذا التجمع بعد أن أغلقت أمامهم أبواب النشاط داخل الأطر الرسمية وهو الاتحاد العام لطلبة تونس.

حقهم في العمل السياسي و تأسيس الجمعيات حسب رأيهم وهذا ما لم ينكروه أثناء التحقيق معهم و لعلها التهمة الوحيدة التي اعترفوا بها. نقلا عن جريدة الصباح في 17/08/1974 حيث تقول "قد اعترف المتهمون أمام المحكمة بانتماءهم إلى تجمع الدراسات و العمل الاشتراكي - وإلى خلية التجمع الماركسي اللينيني - و حاولوا إنكار تهمة التآمر على أمن الدولة معتبرين عملهم لا يتعدى حدود النظريات العملية التي نادى بها لكل من ماركس و لينين، و لئن أكدوا أنهم لا يؤمنون بعمل الأقليات فقد اعترفوا بأن عملهم يرمي للقيام في مرحلته النهائية صبغة الكفاح المسلح"⁽⁶⁾.

وهذه النقطة سوف نتناولها بإسهاب لأنها محور هذه المساهمة المتواضعة حيث أن المحكمة وجهت إليهم تهمة التآمر على أمن الدولة لأن تحليلاتهم النظرية تؤدي في نهاية المطاف إلى قيام دولة البروليتاريا و لم تحاكمهم على أفعال منسوبة. فالتآمر حسب رأيهم تقوم به أقلية تتفق على زمان و مكان محددتين للقيام بعملية التغيير وهو ما ينطبق على مجموعة من الأشخاص الذين يخططون للقيام بالانقلاب. وهذا ما أكدته أي شهادة السيد عمار الزمزمي حيث يقول:

فقد اعترف أغلبنا بانتتمائه إلى تجمع الدراسات و العمل الاشتراكي التونسي معتبرين ذلك حقا يضمنه دستور البلاد و المواثيق الدولية التي صادقت عليها تونس غير معترفين بقانون الجمعيات الصادر سنة 1959 و الذي نعتبره منافيا للدستور. وقد رفضنا أيضا تهمة التآمر على أمن الدولة الداخلي بدعوى إيماننا بالعنف الثوري فالتآمر في رأينا عمل أفراد يتفقون على مكان و زمان محددين، على تنفيذ خطة دقيقة ترمي إلى الإطاحة بسلطة محددة. بينما نحن ننتمي إلى فكر ينبذ مبدئيا التآمر و الانقلابات و عمل الأقليات و ينادي بأن يكون التغيير من فعل الجماهير نفسها. و نحن نعتقد بأن كل ما فعلناه يندرج ضمن حقنا الطبيعي في القيام بالدعاية لما نؤمن به من أفكار تاركين الخيار للجماهير لتقرر ما تراه مناسبا لها⁽⁷⁾.

و خلال دراستي للمرافعة الطويلة التي ألقاها ممثل النيابة العمومية السيد عبد العزيز السعداوي، لم أتمكن من العثور على أدلة تثبت تهمة التآمر على أمن الدولة. فقد نجد كل شيء فيها وهي محاضرة ممتازة في نقد الماركسية اللينينية. فالسعداوي يقول أكثر من مرة: بأن القانون لا يحاكم على الأفكار و يقول أنه بين أيدينا أفعال لكنه يرجع ليجدثنا لماذا وصلتنا الشيوعية – أو طريقة الشيوعية، في فترة الاستعمار أو عن الشيوعية المحتشمة أو عن عقبتان أمام الشيوعية و الإسلام و الدستور. بعد هذا كله يحاول إقناعنا مرة أخرى بن القانون لا يحاكم هؤلاء الشباب على أفكارهم حيث يقول: "أن هذا الذي نسمع من خلجات الفكر، فلا القانون يؤخذ من أجلها و لا القضاء يحتكم إليه فيها فإن الذي بين أيدينا هنا أفعال مادية محظورة قانونا و نظر المحكمة لا يتعداها"⁽⁸⁾.

غير هذه الكلمات عن الأفعال المادية لم أجد غير ذلك يدل عليها و يرجع السعداوي من جديد لإلقاء محاضراته بكل الاتهامات للشيوعية حيث يقول عن انطلاقة التجمع "أن النزعة الشيوعية لا تتنفس من حيث تكون الحياة بناءة نظيفة بأبنائها الخالص و لا يطيب لها الحراك في غير مواطن الحيرة و العدم. و تاريخها طويل من شيوعية أفلاطون إلى تطريفاتها المعاصرة... فلذلك صمم لها المخرجون من نساظرتها في الخارج أن تجيء عندنا في هذه المرحلة الحاسمة لها و لنا فوضوية يتوسغ بها غسل الأذهان عنيفة بتحريك الأذنان و انقضاضية لا تبقي و لا نذر ثم رتبوا لها في الخارج هذا التجمع ممن غوته الغواية غره الطمع بين ثلثة من شبابنا الموفد من قبل الوطن ليتخرج إطارا "صالحا" فغوى بغسله ذهنيا أو بفضل من مال طمس منه الشخصية الوطنية و حرية السلوك فلما تهيأ لها ذلك من شبابنا الجامعي مفتنمين حداثة الهيكل الجامعي التونسي و قنصوا منه الفاشلين في دراستهم..."⁽⁹⁾.

لكن السيد السعداوي لم يكشف لنا إلى حد الآن الأدلة التي تثبت إدانة هؤلاء المتهمين بالتآمر على أمن الدولة و يضيف في مرافعته الطويلة و يصفهم بأنهم ضد الوضوح قائلا: "وبما أن الوضوح يخيفهم و الصراحة تكشفهم شأن النظم الشيوعية التي وحدها في بلاد العالم كله تخفي أغراضها و مخططاتها و لا تكشف إحصائياتها فقد اختاروا التخفي و

التعمية حتى في رسومهم باستعمال الرموز و الحبر الخفي و حتى في أسمائهم التي سماهم بها آباؤهم فقد انتحلوا أسماء مزورة تيسيرا لما تقررروا عليه عند شروطه من تخريب هذا النظام وهدم مكاسب الأمة الغالية بالانقضاء الذي لا يبقى و لا يذر عن طريق تهرة جذوعه وفروعه وثمرات جهاده و بدؤوا يعدون العدة للتنفيذ يخبطون خبط عشواء لمجرد التقائهم بالواقع الذي يخاف الشيوعيون وضوحه بطبعهم... و تعاونوا على الإثم و العدوان يحاولون النيل من الذين تعاونوا على البر و التقوى حتى على البر بهم. وهم بهذه النعمة كافرون و خططوا للعدوان و حركوا عجلاته فهتك سترهم التخفي كما فضحهم التهريج و بذل جهاز أمن البلاد جهدا فوق التصور، أخرج المتهمين من خفاء الظلام الذي يفضلون إلى سطوح النور الذي يكرهون و جمع شتات هذه الأدلة القاهرة الضخمة التي تنوء بثقلها الكواهل الصم مما نشرها ووزعوا و عدوا في كامل أطراف البلاد⁽¹⁰⁾.

و يقصد السعداوي بالأدلة تلك المنشير و الإعداد من جريدة العامل التونسي التي كان يوزعها أعضاء التجمع الذين حكموا. فهم لم يذكرنا توزيع هذه المطبوعات بل برروا التجاءهم للمنشير بغياب صحافة حرة تسمح لهم بالتعبير عن آرائهم بكل حرية و إن التجاء إلى العمل السري ناتج عن غياب التعددية و إلى قانون الجمعيات الصادر سنة 1959. و أما الذي اعتبرته السلطة ثلب و أخبار زائفة هو من باب عدم تمكنهم من طرح أفكارهم ضمن حقهم في الرد كما يقول السيد عمار الزمزي "رفضنا أخيرا تجزأت التهم و أرجعناها جميعا إلى تهمة واحدة و هي تهمة الانتماء إلى جمعية إذ لا جمعية بدون محل تجتمع فيه و لا جمعية بدون منشورات تبلغ صوتها للآخرين... كما رفضنا اعتبار ما جاء بالجريدة و المنشير ثلبا و أخبارا زائفة لأنه في الواقع تعبير عن رأي مخالف يحول احتكار السلطة لوسائل الإعلام دون نشره بطرق عادية. وما على السلطة إلا أن تبين خطأ ما جاء في نشرتنا بالرد عليه ترك الفرصة للناس للحكم الصحة و الخطأ" و يضيف قائلا: "وحتى الذين لم يعترفوا باتمائمهم للتنظيم أقاموا دفاعهم هم و المحامون على أساس قانوني يندرج ضمن الدفاع عن الحريات الفردية و العامة فقد اعتبروا مثلنا أن محكمة أمن الدولة هيئة استثنائية تحاكم الناس من أجل أفكارهم لا من أجل أفعالهم، و التي تمثل خرقا للقانون فتكوين جمعية سرية و إصدار نشرات سرية أيضا يعود إلى غياب ممارسة حق التجمع و التعبير بصفة قانونية و علنية بسبب وجود قانوني الصحافة و الجمعيات غير الدستوريين"⁽¹¹⁾.

لعل هذا التناقض بين الطرفين يعود إلى رفض كل منهما للأخر و مرده لسياسة الإقصاء التي مارسها السلطة من خلال خنقها للحياة السياسية و رفضها قبول الآخر و الاستماع إليه، و إلى اعتبار التجمعيين أن هذا النظام البرجوازي إلى زوال و لعل تحول التجمعيين من سياسة الانفتاح و الحوار خلال السنوات الأولى ما بين 1963 - 1967 إلى سياسة الانغلاق و التطرف يعود إلى عدة أسباب يمكن حصرها فيما يلي:

- تحولهم للماوية أو تحولهم من مجرد تجمع يجمع كل تيارات اليسار إلى حزب ثوري Perspective بروليتاري حيث يقولون في افتتاحية العدد 17 فيفري 1968 في مجلة

"أصبح في تونس معارضة ثورية منظمة و هي مجموعتنا... فنحن تجاوزنا مرحلة "تجمع الدراسات" حيث كنا قادرين على تحليل الأوضاع، إلى مرحلة منظمة سياسية حية، تتدخل إيجابيا في الوضعية. و خلاصة الأمر إلى قوة سياسية حقيقية و إن كانت مازالت في بدايتها... لم يعد تجمعنا تلك المعارضة الديمقراطية بل أصبح منظمة ماركسية لينينية ونواة لحزب بروليتاري قادر على توجيه النضالات التي يخوضها في وجهة ثورية... أن هدفنا هو دكتاتورية البروليتاريا و شبة البروليتاريا"⁽¹²⁾.

و تحول هذا التجمع من معارضة ديمقراطية إلى نواة لحزب بروليتاري مرد ذلك إلى الجو العام العالمي و خاصة للحياة الطلابية في تونس و تلك الصراعات الإيديولوجية بين مختلف التيارات و كانت السمة الغالبة في تلك المرحلة أن أي حزب أو تنظيم يكون أكثر راديكالية يستطيع أن يستقطب أكبر عدد ممكن من الطلاب القادمين من الأرياف و الذين كانوا يشعرون نوع من التمايز الطبقي. و هذا ما قاله السيد نور الدين بن خضر خلال أيام الذكرى الوطنية 1 مارس 2003 خلال شهادته: "أننا وضعنا أمام خيار صعب عندما التحق بنا الجيل الثاني من الطلبة من أبناء الريف وهم يحبذون العنف أو (الحدة) الراديكالية - ويريدون إثبات الذات" والكلام الخشين و لم يكن هناك إمكانية للديمقراطية فالعنف يولد العنف و إن كان على المستوى اللفظي فبورقيبة يصفهم بالجرائيم وهم يصفونهم بالعميل و "البيع".

فمحاكمة تجمع الدراسات و العمل الاشتراكي تعد من أبرز المحاكمات، فالسلطة اعتبرت رغبتهم في قيام دكتاتورية البروليتاري هو تآمر على أمن الدولة و كيف لا و الجماعة يرغبون في تغيير النظام و استبداله بنظام بروليتاري وهذا ما دفع السلطة لمحاكمتهم على هذه الكلمة حيث روى لي البعض منهم - "رشيد خشانة" بأن القاضي كان يسأل المتهم أنت من جماعة استبداله و يحكم عليه مباشرة بتهمة التآمر و كأن هذا الاستبدال سهل لا يتطلب وسائل و كاذبة يمكن أن يحدث بمجرد أنهم قالوا تلك الكلمة. و يؤخذ عليهم ممثل النيابة العمومية أقوالهم التي بين من خلالها توريطهم في التآمر على أمن الدولة حيث يقول: "أما أخيرا عن تهمة التآمر على أمن الدولة الداخلي فهم يريدونها و يصطنعون استنكارها ليكون مؤداها هو قلب النظام بكل وسيلة صالحة و ظاهرة إن هذا التصرف من تمويهاتهم الجدلية التي اعتادوا عليها. فإن المدلول اللغوي و القانوني للتآمر هو التشاور و التقارر و الاتفاق على أمر ما وهنا قد ثبت عليهم من سائر المحجوزات القرائن الفعلية و تصريحاتهم أنهم تشاوروا في أمر هو الإطاحة بنظام الحكم في البلاد ثم تطوروا فتشاوروا طويلا في كيفية تحقيق هذه الغاية و اتفقوا على ذلك و قرروا أن يحصل ذلك كله حتما ولو باستعمال القوة و العنف وهذا موقف ثابت لا ريب فيه ضمنا و صراحة كما جاء مثلا منشورهم - أرضيتنا الحالية - بما نصه -

أن ثورتنا ستكون عنيفة و سوف تتخذ في مرحلة ما شكاً الثورة المسلحة وهنا في هذه القاعة ألم يصرح لكم المتهم عبد الله الرويسي أو الثورة ربما تكون عنيفة... نور الدين إذ قال لكم أن استعمال العنف لتحقيق الثورة هو من حتمية التاريخ...، حينئذ قد حصل منهم تشاور و التقارير و الاتفاق على خطة رسموا لها طريقها للانقضاض على نظام الحكم، و لو أدى ذلك إلى استعمال القوة بشكل من الأشكال و بدأوا يدبرون أمورهم أما ردهم أن ذلك من قبيل الأفكار المطروحة للدرس و المناقشة فمردود عليهم بما وزعوا و نشروا في ذلك من مناشير حجزت في أطراف البلاد حتى لدى من منهم يصطنع اليوم الإنكار و عدم الانتظام و مادام نذر منهم يقرون هذا التقرير الفصيح في الجلسة نفسها. و حينئذ فقد طرق الوهن منطقتهم و ذهبت عنهم الحجج بما تستقيم معه التهمة كسابقاتها موضوعيا "وقانونيا" و على ذكر التآمر نعود هنا فنعلن أن التآمر الذي هو مناط التتابعات في قضية الحال ليس هو الاعتداء ذاته فهذا له أحكامه الخاصة، ثم هو لا ستوجب الأحكام بالإعدام كما نعق به ناعقوا التهويل و الشماتة في الخارج ممن يدعون فقها "عالميا" و إحاطة دولية بالقانون فيفضحون أنفسهم بالجهل لأبجديات و بديهيات القانون و بسفاهة الرأي و السلوك التي تمرسوا عليها فهم في غير محيط السفه و التهريج يختنقون⁽¹³⁾.

هذه هي حجج النيابة العمومية لكي تتهمهم بالتآمر على أمن الدولة كأن يقول أحدهم أن الثورة ربما تكون عنيفة (ربما) هنا تدل على أن قائلها يريد أن يقلب النظام أو يقول أحدا ما أن استعمال (العنف لتحقيق الثورة هو من حتمية التاريخ). و تكفي لتدينه و تدين كل الذين من معه بتهمة التآمر على أمن الدولة و بحكم بالسجن على هذه التهمة من سبع سنوات إلى عامين.

خاتمة :

نتيجة هذه الحتمية التاريخية أو ربما تكون الثورة عنيفة، تم الحكم على مجموعة كبيرة من شبان تونس وهم في أعز فترات العمر وهم خيرة الطلاب الجامعيين الذين كانوا يحملون بغد أفضل ليس فيه استغلال الإنسان للإنسان و كأن على الإنسان أن لا يحلم فالحلم أصبح جريمة يعاقب عليها القانون. لقد أصدرت محكمة أمن الدولة في هذه القضية أحكاما بالسجن تتراوح بين ستة و عشر سنوات ضد 410 شخصا و بين ستة أشهر و ثلاث سنوات بسجن ضد 154 آخرين مع إسعاف هؤلاء بتأجيل التنفيذ. كما قضت المحكمة غيايبيا بسجن 81 شخصا مدة تتراوح بين عامين و سبعة سنوات و قضت بعدم سماع الدعوة لفائدة 27 آخرين. و السؤال الذي يطرح نفسه لماذا كل هذه الأحكام الجائرة التي دمرت مستقبل العديد من أبناء تونس و دفعتهم للتشرد بعد سنوات من العذاب في السجن و المراقبة الإدارية و حرما من حقوقهم المدنية و من أبسط حقوق الإنسان و أهمها حقهم في العمل لسنوات طويلة و إن استطاع البعض منهم العودة بعد فترة طويلة للدراسة

وإتمام مشواره الذي بدأه شاباً و أنهاه كهلاً و لا يزال العديد منهم يعاني من آثار هذه المحاكمة. كل ذلك لأن ذلك الجيل كانت له طموحات كبيرة و أحلام لا مشروعة في نظر السلطة دفع ثمنها غالياً.

الإحالات و الهوامش :

- 1- جريدة الصباح 8/7 - 1974.
- 2- جريدة الصباح 19/08/1973.
- 3- نص مقابلة شفهية أجراها الباحث مع السيد عمار الزمزي بتاريخ 2003/02/15
- 4 - Le monde 13/05/1963
- 5 - عدد 4 جويلية 1964. Prespectives
- 6- جريدة الصباح 17/08/1974.
- 7 - شهادة السيد عمار الزمزي بتاريخ 2003/2/15.
- 8 - الصباح 16/08/1974.
- 9 - الصباح 16/08/1974
- 10 - الصباح 16/08/1974
- 11 - شهادة عمار الزمزي.
- 12 - عدد 17 فيفري 1968. Prespectives
- 13 - الصباح 16/08/1974